المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights

"معًا لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان"

حقوق الإنسان

ISSN 2210 - 1276

نشرة ربع سنوية تصدرها الأمانة العامة للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان – العدد 07 – مارس 2014م

الافتتاحية

في سياق التحولات المهمة التي شهدتها مملكة البحرين منذ تدشين المشروع الإصلاحي في عام 2001، والتطورات التي عاشتها خلال عام 2011، والتجربة التي شهدتها المؤسسة على الصعيد الذاتي، تعمل المؤسسة على تكثيف جهودها لتخطي العقبات التي واجهتها، والعمل للتحرك على ثلاثة محاور، الأول: إعداد التقرير السنوي الأول للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الذي سيرفع إلى صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه في فبراير 2014، والثاني: إعداد خطة عمل المؤسسة الوطنية للأعوام 2016 - 2013، والثالث: بناء وتطوير قدرات المؤسسة للنهوض بأعباء هذه المهمات، وذلك بعد أن حددت المؤسسة أهدافها وفق رؤية ورسالة واضحتين لممارسة اختصاصاتها بموجب قانون إنشائها.

وتبنت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان استراتيجية وخطة عمل تقومان على خمسة محاور، هي: تطوير انخراط المؤسسة في جهود حماية حقوق الإنسان، تعزيز جهود المؤسسة في مجال المراجعة والتطوير التشريعيين، إطلاق برنامج وطني موسع للتربية على حقوق الإنسان، إطلاق برنامج متخصص في مجال تعزيز حقوق المواطنة ودعم قيمها، وتعزيز التعاون على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وتمثل هذه الاستراتيجية الغايات المتوخاة من مبادرة حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه إلى إنشاء المؤسسة بموجب الأمر الملكي رقم (46) لسنة 2009 المعدل بالأمر الملكي رقم (28) لسنة 2012 والاختصاصات الموكلة لها، وتعبر عن الأهداف المنشود بلوغها، وسبل تحقيقها.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تدشن استراتيجية وخطة العمل للأعوام 2013 - 2016

دشنت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان استراتيجيتها وخطة عملها للأعوام 2013 - 2016، وذلك تزامنا مع احتفالات مملكة البحرين بالعيد الوطني، والاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان، حيث قام سعادة السيد عبدالله أحمد الدرازي نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان رئيس لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة، بإطلاق الاستراتيجية على الموقع الإلكتروني للمؤسسة باللغتين العربية والإنجليزية، بحضور سعادة السيد بيتر جروهمان المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة، والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة وسعادة السيد نواف محمد المعاودة الأمين العام لأمانة التظلمات بوزارة الداخلية، وسعادة السيدة خولة المهندي رئيسة جمعية أصدقاء البيئة وسعادة الدكتور ياسر العتيبي المدير التنفيذي لمعهد البحرين للتنمية السياسية وعدد من الشركاء الآخرين. وقال د.أحمد فرحان الأمين العام للمؤسسة إن هذه أول استراتيجية للمؤسسة منذ تأسيسها، لافتا إلى أن هذه الخطة استغرقت سنة كاملة من إعدادها، حيث تم عرضها على مجلس المفوضين بالمؤسسة في يناير 2013، وتم إقرارها لمدة 4 سنوات هي مدة ولاية مجلس المفوضين. وأشار فرحان إلى أن الوضع الحقوقي في مملكة البحرين يحتاج إلى دراسة متأنية، للتعامل مع الواقع الفعلي الذي تمر به المملكة، وتم تحديد الاستراتيجية، التي تقوم على الرؤية والرسالة المستهدفتين، لافتا إلى أن مجلس المفوضين أقر ثلاث مراحل أساسية أولاها هي إعداد تقرير سنوي سيرفع إلى جلالة الملك بعد 12 شهرا من تعيين مجلس المفوضين.

4 - 5 ◄◄

www.nihr.org.bh @nihrbh @nihrbh nihrbh nihrbh 39636643

معالي رئيس مجلس الشورى: المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إضافة إلى سجل المملكة في حماية حقوق الإنسان

أكد معالي رئيس مجلس الشورى علي الصالح أهمية الدور الذي تضطلع به المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي جاء تأسيسها ليضيف إلى سجل المملكة الحافل بالإنجازات مزيدا من التقدم على مستوى حماية حقوق الإنسان ضمن سياق التزام المملكة بتطبيق المعايير الدولية والأممية.

ولفت إلى أن حرص جلالة الملك على رعاية هذا المجال من خلال دعم هذه المؤسسة المستقلة واحتضان المملكة للمحكمة العربية لحقوق الإنسان يعد دليلا واضحا على توجه القيادة الحكيمة لحفظ حقوق الإنسان وحمايتها انطلاقا من التزام المملكة بصون وتكريس حقوق الإنسان ضمن سياق مؤسساتي شفاف.

جاء ذلك خلال استقبال رئيس مجلس الشورى رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان د.عبدالعزيز أبل وعددا من أعضاء المؤسسة، إذ أكد وقوف المجلس مع كل ما من شأنه دعم الحريات والحقوق التي تحترم سيادة القانون، وتعزز منظومة التشريعات والقوانين التي تكفل أفضل الممارسات في مجال حقوق الإنسان، مشيرا إلى ثقة المجلس بكفاءات المؤسسة رئيسا وأعضاءً على تحمل هذه الأمانة، وإضافة المزيد من الإنجازات البحرينية على هذا الصعيد، متمنيا لهم كل التوفيق والنجاح للقيام بواجباتهم الوطنية في هذا المجال على الوجه الأكمل.

من جانبه، تقدم رئيس وأعضاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالشكر الجزيل لرئيس مجلس الشورى لدعمهم المعنوي الكبير، وحرصهم المتواصل على ترسيخ وتعزيز حقوق الإنسان في المملكة، آملين أن تشهد الفترة المقبلة مزيدا من التعاون والتنسيق بين الجانبين.

مجلس المفوضين بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يعقد اجتماعه الاعتيادي العاشر

عقد مجلس المفوضين بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعه الاعتيادي العاشر، برئاسة سعادة الدكتور عبدالعزيز حسن أبل رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك في مقر المؤسسة الوطنية بضاحية السيف.

وقد تم خلال الاجتماع إقرار التصور المبدئي للقيام بمشروع توعوي يهدف إلى حماية الأطفال من المخاطر التي يتعرضون لها، وبالأخص المتعلقة بالاستغلالين السياسي والاجتماعي، ليتم إدراجه ضمن خطة البرنامج التدريبي للمؤسسة لعام 2014.

كما تم إقرار البرنامج التنفيذي المعد من قبل الأمانة العامة بشأن الأنشطة والفعاليات المزمع عقدها خلال عام 2014، الذي يأتي تنفيذا للمحاور المتضمنة في استراتيجية وخطة عمل المؤسسة للأعوام (2013 - 2016).

وتدارس الأعضاء المقترح المقدم بشأن إقامة مؤتمر دولي للتعليم والتدريب في مجال حقوق الإنسان، بالإضافة إلى توقيع مذكرة تفاهم مع معهد السلام الدولي لغرض تعزيز سبل التعاون في مجال الدراسات والتدريب، وانتهى المجلس إلى تكليف الأمانة العامة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك.

واطلع المجلس على التقرير الشهري للشكاوى الواردة للمؤسسة وطلبات المساعدة المقدمة إليها، واستعرض تعاون الجهات الحكومية ذات العلاقة مع المؤسسة بخصوصها.

وفي نهاية الاجتماع قرر مجلس المفوضين عقد اجتماعه الاعتيادي الحادي عشر في موعده.

رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يستقبل رئيس تحرير صحيفة البرلمان الأوروبي

استقبل سعادة الدكتور عبدالعزيز حسن أبل رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مكتبه بمقر المؤسسة الوطنية في ضاحية السيف السيد أوليفير تيلير رئيس تحرير صحيفة البرلمان الأوروبي والسيدة بولين يرث دور فيرجيه المدير المساعد لمجموعة فرنسا للتحرير.

وخلال اللقاء رحب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالوفد، وقدم لهم شرحا عن الدور الذي تقوم به المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في نشر ثقافة حقوق الإنسان، وتعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان، كما تم التطرق إلى الوضع الحقوقي في مملكة البحرين، ودور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في التعاطي معه وفق اختصاصاتها.

من جانبه أشاد الوفد بالدور الذي تقوم به المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بتعزيز وحماية وتنمية حقوق الإنسان في مملكة البحرين.

حضر اللقاء سعادة المستشار الدكتور أحمد عبدالله فرحان الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والسيد نوار عبدالله المطوع مدير إدارة الاتصال بالمؤسسة.

توقيع مذكرة تفاهم بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والأمانة العامة للتظلمات بوزارة الداخلية

وقعت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم مع الأمانة العامة للتظلمات بوزارة الداخلية، وذلك في مقر المؤسسة الوطنية بضاحية السيف، وقام بتوقيع المذكرة من جانب المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان سعادة المستشار الدكتور أحمد عبدالله فرحان الأمين العام للمؤسسة، ومن جانب الأمانة العامة للتظلمات سعادة السيد نواف محمد المعاودة الأمين العام.

وتأتي هذه المذكرة لتكون الإطار الذي ينظم أواصر التنسيق والتعاون المشتركين بين الطرفين فيما يتعلق بترسيخ مبادئ حقوق الإنسان، وتبادل الخبرة في هذا المجال، والعمل على تعزيزها وتشجيعها ونشرها، وتوفير التسهيلات التي من شأنها المساهمة في تحقيق الأغراض التي يسعى الطرفان إلى تحقيقها.

بالإضافة إلى ذلك تهدف إلى تفعيل التعاون بين الطرفين فيما يتعلق بتلقي الشكاوى الماسة بحقوق الإنسان، وتفعيل التعاون من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان، وتوعية أفراد المجتمع من خلال إقامة المؤتمرات والندوات، وورش العمل، وإعداد البرامج التدريبية المتعلقة بحقوق الإنسان.

حضر توقيع مذكرة التفاهم سعادة الدكتور عبدالعزيز حسن أبل رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وسعادة السيد أسامة أحمد العصفور نائب الأمين العام للتظلمات بوزارة الداخلية، وسعادة السيد عبدالله أحمد الدرازي نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان رئيس لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة والسيد نوار عبدالله المطوع مدير إدارة الاتصال بالمؤسسة.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك في مائدة الحوار الإقليمية بشأن حقوق الإنسان في المنطقة العربية

شارك سعادة السيد عبدالله أحمد الدرازي نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان رئيس لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة في مائدة الحوار الإقليمية بعنوان "حقوق الإنسان في المنطقة العربية بعد عشرين سنة من إعلان فيينا.. الإنجازات والتحديات والآفاق" التي نظمها مركز الأمم المتحدة للإعلام في القاهرة بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة تزامنا مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان.

وتم خلال مائدة الحوار مناقشة أوراق عمل قدمها خبراء مختصون ومدافعون عن حقوق الإنسان وممثلون عن جهات رسمية وحكومات ومؤسسات وطنية تناولت واقع حقوق الإنسان في المنطقة العربية بعد عشرين سنة من إعلان فيينا، وأهم الإنجازات والفجوات في تنفيذ برنامج عمل حقوق الإنسان في المنطقة العربية والانتقال الديمقراطي ودولة القانون والمؤسسات، والتنمية القائمة على حقوق الإنسان وأهداف التنمية لما بعد عام 2015، والعدالة الانتقالية، والوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان، بالإضافة إلى أهداف التنمية للألفية وحقوق الإنسان لما بعد 2015 وكيفية النهوض بالحق في التنمية والإدماج الاقتصادي والاجتماعي.

الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يقدم محاضرة لوفد البحرين المشارك في برنامج سفينة العالم

قدم سعادة المستشار الدكتور أحمد عبدالله فرحان الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان محاضرة بعنوان " المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان" لوفد مملكة البحرين المشارك في برنامج سفينة شباب العالم.

وتناول الأمين العام في محاضرته المبادئ العامة في حقوق الإنسان، إضافة إلى حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون والتزامات الدول التي تنشأ عن حقوق الإنسان، كما تطرق إلى الخلفية التاريخية والإطار القانوني للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وموقع المؤسسات الوطنية في منظومة الدولة، ودورها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والدور الذي تلعبه مبادئ باريس المنظمة لعمل المؤسسات الوطنية، إضافة إلى نبذة عامة عن الأمر الملكي رقم (46) لسنة 2009 المعدل بالأمر الملكي رقم (28) لسنة 2012 بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وعلاقة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مع السلطة التنفيذية ومنظمات المجتمع المدني.

وأكد سعادة الأمين العام أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان استطاعت خلال فترة قصيرة السير خطوات واسعة في مجال تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان في مملكة البحرين والدفاع عن هذه الحقوق بكل الوسائل المتاحة وتوعية الأفراد بالحقوق الأساسية المكفولة لهم بموجب التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تدشن استراتيجية وخطة العمل للأعوام 2013 - 2016

دشنت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان استراتيجيتها وخطة عملها للأعوام 2013 - 2016، وذلك تزامنا مع احتفالات مملكة البحرين بالعيد الوطني، والاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان، وقال د.أحمد فرحان الأمين العام للمؤسسة إن هذه أول استراتيجية للمؤسسة منذ تأسيسها، لافتا إلى أن هذه الخطة استغرقت سنة كاملة من إعدادها، حيث تم عرضها على مجلس المفوضين بالمؤسسة في يناير 2013، وتم إقرارها لمدة 4 سنوات هي مدة ولاية مجلس المفوضين. وأشار د.فرحان إلى أن الوضع الحقوقي في مملكة البحرين يحتاج إلى دراسة متأنية، للتعامل مع الواقع الفعلي الذي تمر به المملكة، وتم تحديد الاستراتيجية، التي تقوم على الرؤية والرسالة المستهدفتين، لافتا إلى أن مجلس المفوضين أقر ثلاث مراحل أساسية أولها هي إعداد تقرير سنوي يرفع لجلالة الملك بعد 12 شهرا من تعيين مجلس المفوضين، وتم العمل بين رئيس المؤسسة ونائبه ورؤساء اللجان على التقرير الذي سوف يقدم إلى جلالته.

وأضاف الأمين العام أن الأمر الثاني هو الاستقرار على الرؤية والرسالة المستهدفتين من الاستراتيجية وهما أن نجعل حقوق الانسان نمط حياة في المملكة، وهذا يحتاج إلى عمل طويل المدى قد نحقق جزءا منه من خلال خطة العمل على مدار الأربع السنوات المقبلة، فيما الأمر الثالث فيتركز على الشراكة المجتمعية مع شركائنا في مجال حقوق الإنسان، حيث قامت المؤسسة على مدار 10 أشهر بعمل حثيث على المستوى الوطني للتعاون مع لجنتي حقوق الإنسان في مجلسي الشورى والنواب والمفتشية العامة لجهاز الأمن الوطني وأمانة التظلمات بوزارة الداخلية، بالإضافة إلى أن أعضاء مجلس المفوضين قاموا بعمل مضن للتعامل مع المنظمات الدولية وعلى رأسها المفوضية السامية لحقوق الإنسان لتوصيل وجهة نظر المؤسسة المحايد، مع شراكة حقيقية مع المنظمات الحقوقية على المستويين العربي والدولي.

وأشار الأمين العام إلى أن استراتيجية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تقوم على خمسة محاور هي: تطوير انخراط المؤسسة في جهود حماية حقوق الإنسان، تعزيز جهود المؤسسة في مجال المراجعة والتطور التشريعيين، إطلاق برنامج وطني موسع للتربية على حقوق الإنسان، إطلاق برنامج متخصص في مجال تعزيز حقوق المواطنة ودعم قيمها، تعزيز التعاون على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وبين الأمين العام أن الهدف الرئيس من هذه الاستراتيجية هو نشر ثقافة حقوق الإنسان والدفاع عن هذه الحقوق بكل الوسائل المتاحة، وتوعية الأفراد بالحقوق الأساسية المكفولة لهم بموجب الدستور والتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، وتوسيع شبكة الاتصال بالمنظمات المتخصصة في مجال حقوق الإنسان على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

وأضاف أن استراتيجية وخطة عمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تقومان على التوعية بجميع أنواع الحقوق والحريات العامة من خلال عقد الحلقات الدراسية والتدريبية وورش العمل والندوات والمؤتمرات، وتغطي موضوعات حقوق الإنسان كافة، لافتا إلى أن المؤسسة تقوم بتقديم المشورة في المسائل التشريعية، ودراسة تلك التشريعات والتوصية بالتعديلات التي تراها مناسبة، وملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية للاتفاقيات الدولية المتعلقة بمسائل حقوق الإنسان، إلى جانب تلقي الشكاوى ورصد انتهاكات حقوق الإنسان واتخاذ الإجراء التصحيحي بشأنها بالتواصل مع الجهات الرسمية ذات العلاقة.

من جانبه قال السيد عبدالله الدرازي نائب رئيس المؤسسة إن حماية حقوق الإنسان إحدى الأولويات الأساسية لنا من خلال وضع آلية لتلقي الشكاوى من المواطنين والمقيمين، ونحن نعد حاليا الدليل الإرشادي للشكاوى، خاصة أننا تلقينا 100 شكوى و70 مطالبة من داخل وخارج البحرين بأمور متعلقة بالمملكة.

وأضاف الدرازي أن المؤسسة تتطلع لإعداد تقرير سنوي عن أوضاع حقوق الإنسان في المملكة سنويا، كما أنه من المهم بالنسبة إلينا الاهتمام بمتابعة لجنة التنسيق الدولية التي تعتمد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ونحن نتطلع إلى الحصول على المرتبة "A" وفقا لهذا التقييم السنوي.

وردا على سؤال حول ما إذا كانت هناك أي اتصالات بين المؤسسة مع المعارضة، التي تقول إنها تطرق كل الأبواب ولا أحد يستجيب، أكد د.أحمد فرحان الأمين العام، أن عمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان موجه إلى جميع المواطنين، والمقيمين ولا يستثني منهم أحدا، مشيرا إلى أن الأمر الملكي بإنشاء المؤسسة يؤكد ضرورة تعاطي المؤسسة مع شركائنا أو أي شخص يلجأ إلى المؤسسة بشكوى أو طلب المساعدة القانونية بشفافية قصوى وتعاون تام.

وأضاف فرحان أنه لم تقدم إلى المؤسسة أي شكوى من جمعيات سياسية، لكن هناك مواطنين تقدموا بقضايا متنوعة بشكاوى كقضايا تعذيب أو انتهاكات أو حرية رأي أو تجمعات أو اعتداء بالضرب أثناء التجمهر، أو

طلب مساعدات للإسكان والتربية، وشكاوى تتعلق بالتمييز، وتمت دراسة هذه الشكاوى بشكل قانوني حيادي، وتواصلنا مع الوزارات المعنية بهذه الشكاوى، وتمت تسوية العديد من هذه الشكاوى، ومازالت هناك شكاوى أخرى تحت الدراسة أو في انتظار رد الجهات الرسمية.

وأشار الأمين العام إلى أن هناك بعض المنتمين إلى المعارضة تقدموا بشكاوى إلى المؤسسة باعتبارهم مواطنين وليسوا باعتبارهم ممثلين للمعارضة.

من جانبه قال السيد عبدالله الدرازي نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إننا لا يمكن أن نقول إن الاستراتيجية التي حددتها المؤسسة ستحل كل مشكلات البحرين، ولكننا نعزز قيم حقوق الإنسان في المملكة من خلالها، ونسعى إلى دعم أواصر العلاقات مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية العاملة في هذا المجال، لافتا إلى أن هذه الاستراتيجية تقوم على تحديد برنامج العمل التنفيذي سنويا، حتى نختتم البرنامج المعد.

وحول الشكاوى أوضح عبدالله الدرازي أن المؤسسة تلقت شكاوى من مختلف المواطنين والمقيمين في البحرين، تتعلق بانتهاكات للقانون، وانتهاكات في المعاملة ولكن هناك شكاوى لم تكن سوى بالأحرى مطالبات، مشيرا إلى أن هناك تركيزا من الإعلاميين والنشطاء حول العالم حول الانتهاكات الحقوقية، والمؤسسات الدولية دوما تسأل عن سرعة استجابة السلطات للتعامل مع هذه الانتهاكات، ولكن هناك بطئا نوعا ما في التعاطي مع هذه الانتهاكات، وهو ما يترك انطباعات أولية سلبية لدى الإعلام والنشطاء، وذلك على الرغم من الجهود التي بذلتها المملكة على مدار الثلاث السنوات الماضية في مجال حقوق الإنسان، ولكن مازلنا نواجه إعلاما سلبيا في هذا الاتجاه.

وقال د.أحمد فرحان إن هذه الاستراتيجية لا تعني أنها تغطي كل احتياجات مملكة البحرين إلى الأبد، ومجلس المفوضين حينما درس هذه الاستراتيجية نظر احتياجات الواقع الفعلية والتحديات التي تواجه المملكة، ووضع الإطار العام لمواجهة هذه التحديات، ولا يمكن أن نضع استراتيجية طويلة الأمد في ظل تحديات متغيرة يوميا، منوها بأن مجلس المفوضين قسم هذه الاستراتيجية المقدمة من الأمانة العامة إلى ثلاث مراحل، ووضع خطة تنفيذية تقدم كل سنة.

وكشف الأمين العام عن أن المؤسسة الوطنية ستعلن الخطة التنفيذية للاستراتيجية فيما يخص عام 2014 فقط، وانتهت الأمانة العامة من إعداد هذه الخطة بعد أن تسلمت توصيات ومقترحات أعضاء مجلس المفوضين، في اللجان النوعية المختلفة، منوهاً بأنه خلال عام 2014 ستنفذ المؤسسة مجموعة من الفعاليات التي سيشارك فيها الجمهور، ونتعرف من خلالها ملاحظات الجمهور، حتى نضعها في الاعتبار أثناء إعداد الخطة التنفيذية للعامين 2015 و2016.

وفيما يتعلق باستقلالية المؤسسة قال د.أحمد فرحان إن المؤسسة كيان معنوي ولايمكن أن نطلق عليها مؤسسة مستقلة دونما أن نتكلم عن أعضاء للمؤسسة مستقلين، مشيرا إلى أن أعضاء المؤسسة هم المرآة التي تعكس استقلالية المؤسسة من عدمها، وليست الأمانة العامة أو الأمين العام، وكلما كان الأعضاء في المؤسسة يمارسون عملهم باستقلالية وحيادية صب ذلك على استقلالية المؤسسة، والإعلام هو من يقيم هذه الاستقلالية.

وأضاف أن الاستقلالية مسألة تراكمية، تتطور وفق تطور المواقف اليومية التي تتعرض لها مملكة البحرين.

وبشأن تقرير المؤسسة الوطنية عن حالة حقوق الإنسان في البحرين أكد عبدالله الدرازي نائب رئيس المؤسسة الوطنية، أنه بحسب المرسوم الملكي لإنشاء المؤسسة فإن التقرير راصد لأوضاع حقوق الإنسان في البلاد وأنشطة المؤسسة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، ويعتمد على منهجية تقسيم بحسب الحقوق طبقا لمبادئ باريس، التي تستخدمها معظم التقارير الدولية الحقوقية، مشيرا إلى أن التقرير سيتطرق إلى توصيات لجنة بسيوني المشكّلة خلال فترة الأزمة.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تنظم محاضرة بعنوان: "ضمانات المحاكمة العادلة"

في إطار نشر وتعميم ثقافة حقوق الإنسان بالمملكة، نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان محاضرة بعنوان "ضمانات المحاكمة العادلة" تحدث فيها الدكتور بطاهر مختار بو جلال الخبير الحقوقي وأستاذ القانون الدولي المحاضر بجامعة ليون الفرنسية، وتطرق فيها إلى المنظومة الدولية لحقوق الإنسان والآليات التي تعمل بها في مراقبتها للدول وتقييمها للأوضاع الحقوقية عامة.

وقد بدأت الفعالية بكلمة ترحيبية لسعادة السيد عبدالله أحمد الدرازي نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، أكد فيها أن المحاضرة تأتي ضمن سلسلة البرامج التثقيفية التي نظمتها المؤسسة خلال الأشهر القليلة الماضية، واستهدفت نشر مفاهيم وثقافة حقوق الإنسان وتعلم قيمها التي باتت معيارا لرقي الدول ونهضة الشعوب، مشيرا إلى أن موضوع ضمانات المحاكمة العادلة من الموضوعات الحقوقية المهمة، وأن هناك حاجة اليوم إلى دراسة هذا الموضوع ومعرفة ماهية هذه الضمانات قبل وأثناء وبعد المحاكمة.

وقال الدرازي إن هناك العديد من النصوص والمبادئ القانونية الدولية، وفي البحرين أيضا، التي تنص على احترام حق الإنسان في محاكمة عادلة، مشيرا في هذا الصدد إلى أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته الـ10 والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في مادته الـ14، تلقيان الضوء على ضرورة أن تتسم أي محاكمة بالحيادية والإنصاف، مؤكدا أن المملكة واحدة من الدول التي ينبني الدستور والقوانين المعمول بها على مبادئ المحاكمة العادلة، وذلك في المادة الـ 20 الفقرتين الأولى والثانية، وأيضا في مواد مختلفة من قانوني العقوبات والإجراءات.

وأكد الدكتور بطاهر بو جلال الخبير الحقوقي في بداية محاضرته أنه لا يمكن إلقاء الضوء على ضمانات المحاكمة العادلة في النظم القانونية الدولية قبل التعرف أولا على التطور التاريخي لبعض المفاهيم الحقوقية والدواعي التي اضطرت الدول إلى إقرار مجموعة من المبادئ التي تضمن عدالة أي محاكمة، مشيرا إلى أن الحربين العالميتين الأولى والثانية أسفرتا عن وقوع ضحايا بأكثر من 60 مليون قتيل، الأمر الذي دفع المجتمع الدولي ومنذ عام 1919 إلى إنشاء عدد من المنظمات تتولى صياغة المنظومة القانونية التي تحمي حقوق الإنسان بشكل عام.

وذكر بو جلال أنه رغم وجود العديد من المبادئ القانونية الدولية ونصوص المعاهدات التي تنص صراحة على ضرورة توفير الضمانات الكافية للمحاكمة العادلة، فإن هناك قيودا وظروفا معينة تمنع من التطبيق والالتزام الكامل بهذه الضمانات، مؤكدا أنه من الغريب أن هذه القيود لا تقتصر على الدول النامية فحسب، وإنما تشمل الدول المتقدمة ديمقراطيا أيضا، ومن بين هذه القيود الإرادة السياسية الدولية، خاصة في مجلس الأمن الذي يعمل وفق ذراعين أحدهما خاص بالفصل السادس والآخر خاص بالفصل السابع، وظروف الحرب والسلم التي تمر بها الدول، وطبيعة نصوص بعض المواثيق والمعاهدات وموقف الدول منها، وهل قامت بالتوقيع والتصديق عليها أم انضمت إليها فقط؟ فضلا عن بالطبع عن تحفظات الدول على بعض موادها

وتابع قائلا إن هناك تسعة صكوك دولية لحقوق الإنسان انضمت البحرين إلى سبعة منها، مؤكدا ضرورة فهم الآليات التي تتضمنها هذه الاتفاقات في عملها وتحركاتها إزاء الدول، خاصة أنها قد تفرض بعض الالتزامات الرقابية، وربما العقابية أيضا عليها، وقال إن ما ينقص هذه الاتفاقات في غالبيتها هو آليات تنفيذها، وإن أشار إلى نوعين من الآليات التي تُستخدم لتقييم مدى التزام الدولة ببنود ومواد المعاهدة التي انضمت إليها وصدقت عليها.

وفي نهاية المحاضرة وجه الدكتور أحمد فرحان أمين عام المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الشكر للمحاضر والمشاركين، مشيرا إلى أن هناك نحو 1200 شخص من مختلف المؤسسات والمستويات قد شاركوا في فعاليات المؤسسة وبرامجها التثقيفية خلال الأشهر الستة السابقة، وأن المؤسسة بصدد إعداد برنامج متنوع ومتكامل في موسمها الثقافي الجديد، وأنها قد بدأت الخطوة الأولى في نشر ثقافة حقوق الإنسان على أمل أن تتلوها خطوات كبيرة قادمة حتى تكون ثقافة حقوق الإنسان نمط حياة للجميع.

اجتماع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة مع ممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على هامش جلسة مناقشة التقرير الثالث لمملكة البحرين بجنيف

أكدت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أنها أعدت تقريرًا ضم ملاحظات وتعليقات المؤسسة الوطنية حول التقرير الدوري الثالث لمملكة البحرين، في اجتماع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة "السيداو" حيث تم إبداء ملاحظات حول المبادئ التوجيهية بشأن شكل ومحتوى التقرير المطلوب تقديمه إلى اللجنة وكذلك رأي المؤسسة حول الملاحظات ذات العلاقة بما تضمنه التقرير من بيانات ومعلومات، إضافة إلى مدى تنفيذ حكومة مملكة البحرين للملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة "السيداو".

جاء ذلك خلال الكلمة التي ألاقها سعادة السيد عبدالله أحمد الدرازي رئيس وفد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في اجتماع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة مع ممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على هامش جلسة مناقشة التقرير الثالث لمملكة البحرين الذي عقد في قصر الأمم المتحدة بجنيف.

وقال إن المؤسسة شاركت بفاعلية في التقرير الدوري الثالث لمملكة البحرين، بعدما تلقت دعوة من المجلس الأعلى للمرأة عبرت فيها عن رغبتها في الحصول على مرئيات المؤسسة الوطنية من خلال الفريق الوطني المعني بتحديث بيانات التقرير الثالث لمملكة البحرين حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو).

وأضاف أن المؤسسة الوطنية تقدر الجهود الكبيرة التي تبذلها لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من أجل التطبيق السليم لأحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من قبل جميع الدول المنضمة إليها، كما أنها تتشارك مع رؤية اللجنة في تحقيق أقصى درجات تمتع المرأة بكامل حقوقها وحرياتها الأساسية بالتساوي مع الرجل، مشيرا إلى أنه قد تم الأخذ بأغلب الملاحظات والمرئيات التي قدمتها المؤسسة الوطنية، إلا أن هناك عددا من الموضوعات التي لم تتم الإشارة إليها في رد مملكة البحرين على قائمة القضايا والأسئلة.

وفي ختام كلمته أكد رئيس وفد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن مشاركة المؤسسة الوطنية الأولى في اجتماع لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "السيداو" ما هي إلا خطوة أولية نحو مشاركات عديدة في المستقبل، وتتطلع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين إلى المزيد من التعاون مع اللجنة في سبيل الارتقاء بحقوق المرأة.

رئيس لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تشارك في "المنتدى الإقليمي حول حماية الحق في التعليم في ظروف النزاعات المسلحة وانعدام الأمن" بالأردن

شاركت سعادة الدكتورة فوزية سعيد الصالح رئيس لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في المنتدى الإقليمي حول حماية الحق في التعليم في ظروف النزاعات المسلحة وانعدام الأمن في منطقه الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي عقد بالمملكة الأردنية الهاشمية.

وتناول المنتدى عددا من الموضوعات المهمة منها: دور المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حماية الحق في التعليم، والإطار القانوني الدولي والإقليمي لحماية الحق في التعليم في ظروف انعدام الأمن والنزاعات المسلحة حيث تم عرض النتائج والحقائق التي توصلت إليها الدراسة الاستطلاعية حول الانتهاكات المرتبطة بالتعليم في الدول المتأثرة بالنزاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما تم إعلان الخطوات المقبلة في مشروع التعليم فوق الجميع.

كما ناقش المنتدى الإنذار المبكر وإجراءات الوقاية من انعدام الأمن والنزاعات المسلحة، بالإضافة إلى سد الثغرات بين المعايير القانونية الدولية وآليات تنفيذها، وتنمية وبناء شبكات الشراكة الوطنية والإقليمية.

سعادة الدكتورة مي العتيبي تشارك في المؤتمر الدولي حول التربية والتدريب على حقوق الإنسان بإيرلندا

شاركت سعادة الدكتورة مي سليمان العتيبي عضو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في المؤتمر الدولي حول التربية والتدريب على حقوق الإنسان الذي عقد في دبلن بجمهورية إيرلندا.

وقدمت سعادة الدكتورة مي العتيبي عضو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ورقة عمل خلال المؤتمر بعنوان: "تقييم برامج تربوية في حقوق الإنسان في مملكة البحرين".

وأكدت سعادة الدكتورة مي العتيبي أن مملكة البحرين تولي موضوعات حقوق الإنسان اهتماما ملحوظا وأدرجت مفاهيمها ضمن المواد الدراسية مثل اللغة العربية والتربية الإسلامية والتربية الأسرية والمواد الاجتماعية، كما أفردت لها مادة دراسية هي التربية للمواطنة في كل الصفوف الدراسية بالتعليم الأساسي والثانوي، إلى جانب توفير الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان التي تعزز المناهج الدراسية وأنشطة وزارات البحرين بتنوعها التي أدرجت مفهوم حقوق الإنسان، في جميع خططها السنوية القادمة.

يذكر أن المؤتمر الدولي حول التربية والتعليم على حقوق الإنسان استمرت أعماله ثلاثة أيام متواصلة بمشاركة عدد كبير من الخبراء والمهتمين في مجال التربية والتعليم في مجال حقوق الإنسان في العالم أجمع.

توقيع مذكرة تفاهم بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وجمعية البحرين الشبابية

وقعت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم مع جمعية البحرين الشبابية وذلك في مقر المؤسسة الوطنية بضاحية السيف.

وقام بتوقيع المذكرة من جانب المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان سعادة المستشار الدكتور أحمد عبدالله فرحان الأمين العام للمؤسسة، ومن جانب جمعية البحرين الشبابية السيد علي شريف رئيس مجلس إدارة الجمعية.

وتأتي هذه المذكرة لتكون الإطار الذي ينظم أواصر التنسيق والتعاون المشتركين بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وجمعية البحرين الشبابية فيما يتعلق بتبادل المعلومات أو البيانات أو الإحصاءات وتبادل الزيارات والاستشارات وترتيب وتنظيم الدورات التدريبية وورش العمل، وعقد الفعاليات والمؤتمرات المشتركة خصوصا فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

كما يأتي توقيع مذكرة التفاهم لرغبة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في تفعيل اختصاصاتها في نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها والتعاون مع المنظمات الدولية والجهات الإقليمية والوطنية والمؤسسات ذات الصلة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

حضر توقيع مذكرة التفاهم السيد نوار عبدالله المطوع مدير إدارة الاتصال بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وعدد من أعضاء مجلس إدارة جمعية البحرين الشبابية.

توقيع مذكرة تفاهم بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والجامعة الأهلية

وقعت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والجامعة الأهلية مذكرة تفاهم وذلك في مقر الجامعة الأهلية، وقام بتوقيع المذكرة من جانب المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان سعادة المستشار الدكتور أحمد عبدالله فرحان الأمين العام للمؤسسة، ومن جانب الجامعة الأهلية سعادة البروفيسور الدكتور عبدالله يوسف الحواج.

وتأتي هذه المذكرة لتكون الإطار الذي ينظم أواصر التنسيق والتعاون المشتركين بين الطرفين فيما يتعلق بتبادل الزيارات والاستشارات وتبادل المطبوعات والأدبيات والدراسات وترتيب وتنظيم الدورات التدريبية وورش العمل، وعقد الفعاليات والمؤتمرات المشتركة خصوصا فيما يتعلق بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى رغبة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في تفعيل اختصاصاتها في نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها والتعاون مع المنظمات الدولية والجهات الإقليمية والوطنية والمؤسسات ذات الصلة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

حضر توقيع مذكرة التفاهم سعادة السيد عبدالله أحمد الدرازي نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وسعادة الدكتور منصور العالي عميد القبول والتسجيل بالجامعة، والسيد نوار عبدالله المطوع مدير إدارة الاتصال، والسيدة ثائرة محمد الشيراوي مدير العلاقات العامة والإعلام بالجامعة الأهلية.

اتصل بنا: ص. ب. 10808، المنامة، مبنى 2771، طريق 2835، ضاحية السيف، 428، هاتف: 666 111 17 973+، فاكس: 600 111 17 973+. مملكة البحرين.